برعاية الرئيس الأسد انعقاد المؤتمر الثالث عشر للفلاحين

الهلال: نواجه حرباً غذائية وتجويعية غير مسبوقة يتصدى الفلاحون لمنع تأثيرها على شعبنا

وزير الزراعة: أثبت فلاحونا وقطاعنا الزراعي القدرة على مواجهة التحديات في توفير الغذاء

إبراهيم: نعمل مع الأمانة السورية للتنمية على تأسيس تعاونيات إنتاجية لتعويض أضرار القطاع

محمود الصالح

نقل الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال أطيب التحيات والأمنيات من رئيس الجمهورية الرئيس بشار الأسد راعي المؤتمر للفلاحين بنجاح المؤتمر العام الثالث عشر للفلاحين.

وأكد الهلال خلال افتتاح أعمال المؤتمر الذي عقد في منتجع صحارى في دمشق أن قطاع الفلاحين يحظى باهتمام رئيس الجمهورية وذلك من خلال رعايته لهذا المؤتمر التي يجب أن تكون حافزاً لتكثيف الجهود بما يعزز صمود وطننا.

وأشار الأمين العام المساعد إلى تزامن انعقاد المؤتمر مع ذكرى ثورة الثامن من آذار التي شكلت قاعدة إستراتيجية لبناء سورية الحديثة، وقد أثبتت الثورة نجاحها من خلال هذا الكم الهائل من الاستهداف لدول العدوان على وطننا المستمر في مواجهة كل المخططات وبناء مستقبل شعبنا عكس ما يريده ويتمناه الأعداء.

ونوه الهلال بأهمية القطاع الزراعي لأنه يشكل الضامن لتحقيق أمننا الغذائي الذي يشكل الجزء المهم من أمننا المجتمعي، في وقت نواجه حرباً غذائية تجويعية غير مسبوقة، يتصدى لها الفلاحون الذين يعتبرون جنوداً للوطن إلى جانب باقي قطاعات الشعب ويشكلون معاً كلاً متكاملاً ومتفاعلاً لا يمكن فصل جزء عن جزء من أركانه.

وبين الأمين العام المساعد أن هذه الحرب التي تتعرض لها سورية متعددة الأوجه حيث التقت فيها دول العدوان، وتبين أن سورية صخرة فريدة في المواجهة ولا يمكن أن ينال منها نوع واحد من العدوان والحروب كباقي الدول.

وأضاف الهلال: إن جوهر ما يحدث الآن في العالم هو إعلان نهاية القطب الأوحد، وكان لسورية دور مهم لأنها وضعت المسمار الأول في نعش القطب الواحد بصمودها في وقت كان العالم يعجز عن ذلك، وكانت فاعلة في بناء محور الاستقلال العالمي، ووصف ما تقوم به روسيا اليوم بالدفاع عن استقلال العالم وأنها تقوم بتصحيح التاريخ في مواجهتها لمخططات دول العدوان.

وتمنى للمؤتمر اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الفلاحين والوطن.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا أكد في كلمته أمام المؤتمر ما حققه الفلاح السوري من نقلة نوعية من خلال مبدأ الأرض لمن يعمل بها، ودوره الحضاري والإنساني والإنتاجي الذي تجسد عبر عقود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وأضاف إن القطاع الزراعي أثبت أنه قطاع قادر على مواجهة التحديات لتوفير الغذاء، ومع رفع شعار الأمل بالعمل والأمل، بالزراعة تواصلت جهود الفلاحين والفنيين لمواجهة الظروف المناخية والحصار الذي رافقها، وهذا ما يؤكد دور اتحاد الفلاحين كأحد أعمدة الصمود لتوفير الغذاء وحماية الأمن الغذائي بما حقق من تكامل بين مصالح الفلاحين والمواطنين والدولة، ومن خلال ٥٨٠٠ جمعية فلاحية وملايين الفلاحين أصبحت المنظمة الفلاحية قوة فاعلة لتحقيق الإنتاج الزراعي والإسهام الفعال في إيجاد الحلول للمشاكل التي يعانيها الفلاح.

وبين الوزير أن وزارة الزراعة تعمل على وضع الإستراتيجية والبرامج لهذا القطاع وقال: حققنا التشاركية بين عمل الوزارة وعمل المنظمة الفلاحية، مشيداً بأهمية المؤتمرات الفلاحية لأنها تساهم في تحرير الأرض والإنسان من كل أشكال التبعية، لأننا في وقت نحتاج فيه إلى تعاضد كل الجهود لمواجهة الحصار والوصول إلى النصر الكامل لشعبنا.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح الإبراهيم قال: لقد حظي الفلاحون في سورية خلال العقود الخمسة الماضية بكل الدعم، بدأ من توفير مستلزمات الإنتاج إلى إقامة السدود ومشاريع الري الحكومية والمكننة الزراعية والبحوث العلمية الزراعية، فزاد الإنتاج في وحدة المساحة، وتولت الدولة كل المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها المحاصيل الإستراتيجية، فتحولنا من الندرة إلى الوفرة، فبعد أن كنا نستورد القمح بتنا نملك مخزوناً إستراتيجياً يكفينا لسنوات واستمر الحال بتحسن أحوال الفلاحين في عهد التطوير والتحديث الذي أرسى نهضته السيد الرئيس بشار الأسد، وكانت الكثير من القوانين والمراسيم التي دعمت الفلاح وازدهرت الزراعة بشقيها النباتي والحيواني.

وأضاف إبراهيم إنه بعد كل ما تحقق في بلادنا جاءت الحرب الكونية لتدمر بنية الدولة السورية التي تعتمد بمعظمها على الزراعة، لكننا بقينا كفلاحين صامدين نتحدى الحرب والإرهاب، فزرعنا كل شبر من أرضنا ورويناها بعرقنا ودماء أبنائنا، واستطعنا أن نوفر احتياجات السوق المحلية من جميع الخضر والفواكه والمحاصيل على الرغم من قلة مستلزمات الإنتاج، حيث سعى الإرهاب لتدمير البنية التحتية ومراكز البحوث وأقنية الري والمعدات الزراعية وسرقت القمح والقطن، ومحاولة نزع الفلاح من أرضه، فكانت مراسيم تخفيف الأعباء عن الفلاحين بإسقاط الفوائد على القروض الزراعية وتقسيطها لعدة مرات، مما ساعد الفلاحين على النهوض من جديد.

وأضاف رئيس الاتحاد العام إن الفلاحين يعيشون اليوم ظروفاً صعبة جداً بسبب سوء المناخ الذي اجتاح بلادنا خلال العامين الماضيين، إضافة إلى النقص الكبير في مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة والأعلاف، مما ضاعف مسؤوليتنا للتقليل من أثر هذه الظروف بالتعاون مع الحكومة، والعمل على إقامة تعاونيات إنتاجية بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية التي ما زالت في بداياتها، والتي نعمل على توفير الدعم لهذه التعاونيات وتعميمها على كل المحافظات، كما تم التعاقد مع منظمة أكساد لتوفير الغراس والنباتات العطرية، وهناك تعاون دائم مع جميع الجهات الحكومية وخاصة وزارة الزراعة لأنها الشريك المباشر لنا في العملية الزراعية، ونعمل مع الجهات الأخرى في مجال إنتاج السماد العضوي كبديل أساس ومهم عن السماد الكيماوي، مما سيؤدي إلى توفير مليارات الليرات على الفلاحين والاقتصاد الوطني.

المصدرون يطالبون الحكومة بتسهيلات لتصدير المزيد من الحمضيات

العقاد: البراد السوري يكلف حتى يصل إلى العراق أكثر من سعر البضاعة

هناء غانم

في الوقت الذي تناقش فيه الحكومة خطة تسويق موسم الحمضيات وواقع الكميات المسوقة حتى الآن والتسهيلات الإضافية اللازمة لاستكمال تسويق ما تبقى من الموسم الحالي نجد أن ذلك يتعارض مع آراء التجار والمعنيين بتصدير الحمضيات فالحكومة تدعو إلى بذل الجهود لتصدير أكبر كمية ممكنة إلى الأسواق الخارجية وفق النوعية والجودة التي تطلبها تلك الأسواق.

في حين يرى التجار أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون نجاح عمليات تصدير الحمضيات.

وأشار العديد من التجار إلى التأثير سلباً لعدم السماح للشاحنات السورية بالدخول إلى العراق، رغم الوعود الحكومية بإيجاد حلول مع الجانب العراقي.

عضو لجنة تجار ومصدّري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد قال: إن الصعوبات التي نعاني منها بالتصدير تكمن بأن تصدير الحمضيات محصور بالعراق فقط، وإن التبادل التجاري مع العراق لا يسمح للشاحنات السورية بالدخول إلى العراق لافتاً إلى أنه على حدود العراق ونتيجة للمناقلة من سيارة إلى أخرى ترتفع تكاليف المنتجات الزراعية المصدرة الأمر الذي يزيد من التكاليف موضحاً أن البراد السوري يكلف حتى يصل إلى العراق من ٧-٨ آلاف دولار أي إن تكلفة البراد وشحنه أكثر من سعر البضاعة، في حين البضائع التركية والإيرانية لا تتحمل هذه التكاليف ما يجعل المنافسة غير ممكنة مع الدول المجاورة.

العقاد قال: إن هذا يتطلب تعديل التشريعات وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة علينا حتى نتمكن من التصدير، وذكر أن التصدير هو بالأساس ضعيف جداً ولا يتجاوز يومياً أربعة برادات أي ٢٥ ألف طن فقط حتى في الموسم.

وذكر أنه في حال تسهيل الإجراءات لدينا فالإمكانات لتصدير كميات أكثر بكثير من الكميات المصدرة حالياً.

بدوره أكد أحد مصدري الحمضيات فايز بركات أن هناك معاناة حقيقية في تصدير الحمضيات السورية لارتفاع أسعارها على عكس الحمضيات التركية والإيرانية التي تعتبر أرخص من السورية، وأضاف: ما نريد قوله إن على الحكومة أن تقوم بتقديم تسهيلات حقيقية للمصدرين وتشجعهم من أجل رفع قيمة ضمان الحمضيات مستقبلاً وهذا الأمر ينشط المزارع وينعكس عليه إيجاباً.

وأرجع بركات سبب ارتفاع الأسعار إلى المحروقات والنقل التي ارتفعت بشكل كبير وقال: حتى مخصصاتنا كصناعيين من المازوت لا نحصل عليها الأمر الذي انعكس سلباً على التصدير الذي انخفض بنسبة كبيرة مقارنة مع العام الماضي حيث كنا يومياً كل تاجر يحمل نحو برادين أما اليوم فالتصدير قليل جداً بالمجمل، علماً أن التصدير في العام الماضي كان نحو ٥٠ براداً يومياً

وأضاف: نطالب الجهات المعنية بتسهيل الإجراءات والتخفيف من الروتين والعمل على السماح للسيارات السورية بالدخول إلى العراق.

بدوره رئيس لجنة تسيير أعمال سوق الهال باللاذقية معين الجهني قال: منذ بداية العام هناك اختناقات بسبب ضعف التصدير وإغلاق المعابر ووجود رسوم يتم تحميلها من الشاحنين إلى المزارع، موضحاً أن الكميات المسوقة من الحمضيات منذ بداية الموسم بلغت نحو ٢٣٩٠٠٠ طن.

وأضاف: بعد توجيهات سيد الوطن الرئيس بشار الأسد بدعم المزارعين تم تقديم التسهيلات وفتح جميع المعابر إلى المناطق الشرقية المحملة بالحمضيات مع تأمين مادة المازوت لها وإلغاء جميع الرسوم التي كانت تفرض على السيارات وتم تأمين مادة المازوت داخل سوق الهال في اللاذقية ورأس العين لسيارات المزارعين التي تنقل الحمضيات.

وزير الصناعة لم يؤكد أو لم ينفِ وجود تعرفة جديدة للإسمنت

طن الإسمنت يصل إلى حدود ٤٥٠ ألفاً في السوق بسبب انخفاض العرض

الوطن

لم ينف أو يؤكد وزير الصناعة زياد الصباغ في اتصال هاتفي مع «الوطن» وجود تعرفة جديدة لمادة الإسمنت مكتفياً بأن دراسة كلف الإنتاج تتم دراستها وتقييمها تباعاً وبشكل شبه دوري والدراسة التي تتم حالياً لتكاليف الإنتاج هي في هذا الإطار.

وجاء الاتصال مع الوزير بعد أن رصدت «الوطن» ارتفاع سعر مادة الإسمنت في السوق السوداء إلى حدود ٤٥٠ ألفاً لبعض الماركات من إنتاج القطاع الخاص، على حين أكد العديد من العاملين في المقاولات انخفاض العرض من مادة الإسمنت لأسباب غير معلومة لديهم، لكن الشائعات تدور حول تعرفة جديدة لمادة الإسمنت يتم العمل على إنجازها لإصدارها، تشتمل على زيادة على الأسعار الحالية، وهو ما دفع الكثير من المنتجين والتجار إلى تقنين العرض في السوق والعمل على احتكار المادة بانتظار أن تتضح المسألة.

بينما نفى مدير أحد فروع مؤسسة عمران التوقف عن توزيع مادة الإسمنت وأن توزيع المادة قائم ولم يتغير فيه شيء.

وكانت المؤسسة العامة للإسمنت قد تحدثت في وقت سابق عن تأهيل الفرن رقم «٣» في شركة إسمنت طرطوس، واستئناف إنتاج مادة الكلنكر للخط الثالث في الشركة، ما سيرفع الطاقة الإنتاجية لتسليمات الإسمنت إلى ٢٥٠٠ طن يومياً، وخاصة أن إنتاج الشركة بلغ حتى الربع الثالث من العام الماضي ٣١٥ ألف طن بقيمة ٣٨ مليار ليرة بمعدل تطور بلغ ٢١٧ بالمئة، محققة زيادة بلغت قيمتها ١٨ مليار ليرة، وأن قيمة مبيعات الشركة حتى شهر تشرين الأول من العام الماضي بلغت ٤٥ مليار ليرة، وأنه مع دخول الفرن الثالث الإنتاج سيغطي احتياجات المنطقة الساحلية بالكامل البالغة ٢٠٠٠ طن يومياً.

الشباب السوري..

قصص البحث عن عمل في الإمارات وأربيل

طرطوس- ربا أحمد

ظروف اقتصادية جعلت من السفر حلماً كبيراً وسرمدياً لشباب وشابات من طرطوس لعلهم يجدون عملاً ودخلاً يناسب تكاليف المعيشة، وفي الآونة الأخيرة كبرت وانتشرت ظاهرة السفر إلى دولة الإمارات نتيجة فتح «فيزا» السياحة إليها على أمل أن يجد هؤلاء الشباب عقد عمل قبل انتهاء مدة الإقامة السياحية، ولكن هل يسرت أمورهم؟ هل سافروا ووجدوا ظروفاً معيشية أفضل؟ هل عملوا جميعهم وفق اختصاصهم؟ وهل كانت الأعمال الموعودة بانتظارهم؟

في مجموعات التواصل الاجتماعي نجد عشرات المنشورات التي تطالب بعمل أو لقمة عيش أو إقامة، والتي تشير إلى عدم إيجاد مكان عمل بالسهولة التي ظنها البعض... ومن هذه الأمثلة: «عم دور ع شغل لشب سوري موجود في دولة الإمارات المهنة حلاق رجالي ١٠ سنين وممكن يشتغل بمطعم أو أي شي، يا ريت يلي بيعرف يحطلي أسماء صفحات صالونات بدبي أو أبوظبي نتواصل معاً لأن مالو حدا بهي المناطق يروح يدور فيهن».

«جيت زيارة لدبي وعم دور على شغل حطيت كل ما أملك حتى قدرت أوصل لأشتغل وأقدر اسند أهلي وما توفقت لحد الآن معي بكالوريوس تربية ومشتغل بالمبيعات وعندي خبرة بشغل الجمعيات بسورية.. إخوتي رجاءً أي حدا بيقدر يساعدني بشغل بكون ممنون».

«الدال على الخير كفاعله أنا صرلي شهرين بالإمارات وما حصلت ع شغل وفيزا الزيارة رح تنتهي بعرف الوضع صعب عالجميع أنا عندي خبرة بالمبيعات وكنت موظفاً بشركة مقاولات وخبرة بالمحاسبة وعامل دورة HR، وخريج جامعة مخابر وتحاليل طبية بس اختصاصي بدو تعديل وترخيص وكتير أمور ما بقدر ساويها بالوقت الحالي، لغتي متوسطة، أي حدا عندو فرصة عمل بأي مجال يتواصل معي يلي بيقدر يساعدني الله يجعلا بميزان حسناتو».

«يلزمني شغل ضروري أنا سوري بعجمان عندي خبرة بمجال الإكساء العقاري أو أي شغل ثاني وين ما كان بالإمارات، يلي يعرف ويقدر يساعدنا يعمل معروف».

«عم دور ع شغل بمجال المطاعم أنا معلم أراكيل خبرة ٩ سنين وإذا ما نوجد بشتغل بأي شي أنا حالياً بعجمان آخر الشهر رح اطلع من الغرفة ما إلي قدرة أستاجر بتمنى حدا يساعدني حتى لو الشغل بدبي بشتغل بس يكون السكن مأمن مع الشغل أنا معي شهادة مساحه مساعد مهندس».

«جماعة الخير أنا نايم في الشارع من صباح اليوم في الفجيرة.. الله يجبر بخاطركم ارحموني من نومة الشوارع يرحمكم ربنا».

هذه بعض من أمثلة موجودة ومكتوبة في مجموعات التواصل تطالب وتناشد بوظائف ومساعدة تظهر مدى صعوبة السفر عن جهل ومن دون دراية وتحضير لاسيما بالنسبة للخبرات من لغات ومهارات تواصل وغيرها، فيقع الأهل بمشاكل مالية كبيرة ومن دون نتيجة.

هذا الأمر يشمل من سافر أيضاً إلى العراق سواء إلى أربيل أو غيرها حيث عاد في الآونة الأخيرة شابان إلى طرطوس متوفيين نتيجة مشاكل وحوادث أليمة في أربيل.

وهو الأمر نفسه الذي يتعرض له الشبان الذين يعملون في لبنان من ابتزاز وسوء معاملة، حيث أكد لنا أحد الشبان أنهم ينامون في غرف خالية من الشبابيك والأبواب من أجل أجر بالدولار لعل هؤلاء الشباب يحصلون على منزل في بلادهم أو يفتحون صنعة جيدة بعد عودتهم.

ومن خلال تواصلنا مع عدد من الأسر التي سافر أبناؤها، أشار البعض إلى أن السبب الرئيسي للسفر كان الأجور المرتفعة في تلك الدول لادخار مال لهؤلاء الشباب من أجل بناء أسرة كريمة ولكن البعض أكد أن الأصدقاء هم السبب بتحفيز رفاقهم في سورية للسفر بحيث يقيمون عندهم ريثما يتم تأمين عمل.

وأشارت إحدى الأمهات إلى أن ابنتها سافرت إلى الإمارات ولكن صدمت بضرورة امتلاكها لغة إنكليزية ممتازة ما دفع ابنتها إلى اتباع دورات مكلفة ومازالت أسرتها ترسل لها المال. وأسرة شاب في أربيل أكدت أن ابنها نام بالطرقات لمدة شهر حتى وجد عملاً له كنادل في أحد المطاعم علماً أنه مهندس. وأسرة شب آخر وهو مدرس أكدت أنه يعمل أجيراً في أحد المحال بأربيل لكي يسد دفع بدل الخدمة الإلزامية.

وللوقوف على تداعيات هذا الأمر تواصلنا مع عميد كلية الاقتصاد بطرطوس د. طلال سليمان الذي أشار إلى أن الهجرة ظاهرة قديمة حديثة حيث في ظل الظروف الحياتية يلجأ الكثير من الأشخاص إلى الهجرة خارج البلد وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الشخص إلى الهجرة كالبحث عن عمل مناسب أو تعرض الدول إلى الأزمات الاقتصادية والبطالة وحدوث الحروب والكوارث وعدم تقدير الكفاءات وقلة فرص العمل والأجور والكثافة السكانية المرتفعة التي تسبب البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن للهجرة الكثير من الإيجابيات ولعل أبرزها الانتقال إلى حياة أفضل من الناحية المعيشية والاقتصادية والعلمية، كما يتعلم الإنسان مهارات مختلفة وجديدة وتساعد على تبادل الثقافات والتقاليد الجديدة، وأهم إيجابية هي التحويلات التي يرسلها الشخص المهاجر إلى ذويه والتي تساعد على التقليل من نسبة الفقر ويصبح المجتمع أكثر رقياً، كما تلعب الهجرة دوراً في تنمية المجتمعات الفقيرة وتحسين المستوى الثقافي والاجتماعي لهذه المجتمعات ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات إلا أنه لا يمكن نفي أن للهجرة سلبيات عديدة ولعل أبرزها فقدان الدول الكثير من العمالة التي تحتاجها وخاصة العمالة المؤهلة التي يعمل الغرب عموماً والدول العربية خصوصاً على استقطابها من خلال الحوافز المادية والمعنوية وهذا الأمر يدفع الجميع إلى التفكير بالهجرة بغية تحسين مستوى الدخل وبالتالي مستوى المعيشة أفضل.

ولكن التساؤل: هل أملك الإمكانات والمؤهلات التي تسمح لي بالحصول على فرصة عمل جيدة بما يناسب إمكاناتي في بلاد الاغتراب ولأن هذه المجتمعات تعاني في الأساس من البطالة لذلك لن يكون بمقدور الأيدي العاملة المهاجرة تأمين فرصة عمل بسهولة، لذلك نجد الكثير من هذه الأيدي العاملة تقبل بفرص عمل أقل بكثير من إمكانياتها ومؤهلاتها ومن هنا تصبح الهجرة دون جدوى، وكانت القيادة في سورية بتوجيهات السيد الرئيس واعية تماماً لهذا الأمر من خلال التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إحداث بنك التمويل الأصغر وفتح باب القروض المتنوعة التي توفر التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفر فرص عمل للشباب وتساهم في حل مشكلة البطالة وتحسين مستوى الدخل وبالتالي مستوى المعيشة كما تساهم في الحد من ظاهرة الهجرة والمحافظة على القوة العاملة المؤهلة ووضع إمكانياتها ومؤهلاتها في خدمة البلد وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة.

وفي النهاية لا يمكن توجيه اللوم إلى هؤلاء الشباب والشابات أمام هذه الظروف المعيشية الصعبة جداً في القطر ولاسيما أن فروقاً وثغرات كبيرة في النظام الاقتصادي محكوم فيها البلد وخاصة بالنسبة للفرق الكبير بين المداخيل والمصاريف وأسعار العقارات والإيجارات وغيرها.